Journal of Palestine Ahliya University for research and studies
مجلـة جامعة فلسطين الأهلية للبحوث والدراسات
ISSN: 2959-4839
Vol. 04 Issue 02 (2025)

The Impact of Banking Mergers on Economic Development in Palestine

Sadi Irziqat[1], Faeyz Abuamria[2], Khalil Abu Shamsieh Abu Shamsieh[3]
[1]Faculty of Administrative and Finance Sciences, Palestine Ahliya University (Palestine)
✉ sadi@paluniv.edu.ps
[2] Associate Professor at the Faculty of Administrative and Financial Sciences, Palestine Ahliya University (Palestine)
✉ f.abuamria@paluniv.edu.ps
[3]Financial economics and accounting, faculty of economic and business sciences, University of Granada (Spain)
✉ kabushamsieh_1@ugr.es

Received:04/07/2025 Accepted:29/07/2025 Published:01/08/2025

Abstract:

This study aims to assess the impact of banking mergers on economic development in Palestine by analyzing two key merger cases: Cairo Amman Bank – Islamic Banking Branch and Al-Aqsa Islamic Bank with the Palestinian Islamic Bank. Using a descriptive-analytical approach, the study evaluates financial statements before and after the mergers, analyzes changes in financial indicators, sectoral financing distributions, and financing instruments. The findings reveal that the mergers significantly improved the Palestinian Islamic Bank's asset base, deposit volume, and profitability. Furthermore, the mergers enhanced its role in financing key economic sectors such as domestic trade, real estate, and agriculture. These improvements strengthened the bank's financial solvency and competitiveness, positively contributing to economic development efforts. The study recommends encouraging well-regulated and Sharia-compliant mergers among Islamic banks to achieve sustainable banking integration. The originality lies in providing a comprehensive empirical evaluation of two major Islamic banking mergers in Palestine, offering insights and a practical model for banks and policymakers considering mergers as a strategy to overcome sectoral challenges.

Keywords: *Banking Merger; Economic Development; Islamic Banks; Financial Indicators.*

Journal of Palestine Ahliya University for research and studies
مجلـة جامعة فلسطين الأهلية للبحوث والدراسات
ISSN: 2959-4839
Vol. 04 Issue 02 (2025)

أثر الاندماج المصرفي في التنمية الاقتصادية في فلسطين

سعدي ارزيقات[1]✉، فايز أبو عمرية[2]، خليل أبو شمسية أبو شمسية[3]

[1] كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فلسطين الأهلية (فلسطين)

sadi@paluniv.edu.ps ✉

[2] أستاذ مشارك في كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فلسطين الأهلية (فلسطين)

f.abuamria@paluniv.edu.ps ✉

[3] الاقتصاد المالي والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرناطة (إسبانيا)

kabushamsieh_1@ugr.es ✉

تاريخ الاستلام:2025/07/04 تاريخ القبول:2025/07/29 تاريخ النشر:2025/08/01

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر عمليات الاندماج المصرفي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، من خلال تحليل تجربتي اندماج بنك القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية، وبنك الأقصى الإسلامي مع المصرف الإسلامي الفلسطيني. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل القوائم المالية قبل الاندماج وبعده، بالإضافة إلى قياس التغيّر في المؤشرات المالية، وتوزيع التمويلات القطاعية، وأدوات التمويل المستخدمة. أظهرت النتائج أن عملية الاندماج أسهمت في تعزيز قدرة المصرف الإسلامي الفلسطيني على تحقيق نمو في الموجودات، والودائع، والأرباح، بالإضافة إلى تحسين دوره في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة كالتجارة الداخلية والعقارات والزراعة. كما ساعدت عملية الاندماج في تقوية الملاءة المالية وتعزيز التنافسية، مما انعكس إيجابًا على دور المصرف في دعم متطلبات التنمية الاقتصادية. وتوصي الدراسة بتشجيع عمليات الاندماج بين المصارف الإسلامية في إطار تنظيمي شرعي مدروس لتحقيق تكامل مصرفي فعّال ومستدام. تتمثل أصالة الدراسة في تحليل أولي شامل لحالتين من الاندماج في القطاع المصرفي الإسلامي الفلسطيني، مما يوفر نموذجًا عمليًا لصنّاع القرار والمصارف الأخرى التي تدرس خيار الاندماج لمواجهة التحديات الاقتصادية والمصرفية.

الكلمات المفتاحية: *الاندماج المصرفي؛ التنمية الاقتصادية؛ المصارف الإسلامية؛ المؤشرات المالية.*

1. مقدمة:

عمدت سلطة النقد الفلسطينية ومنذ تأسيسها بعدة سنوات على تقوية القطاع المصرفي الفلسطيني بشتى السبل والوسائل، وذلك لأخذ موقعه الطبيعي بين القطاعات الأخرى، بوصفه شريان التمويل لكافة القطاعات الاقتصادية، ومن هذه السبل تشجيع المصارف الوطنية على الاندماج، ومنها المصارف الإسلامية، وذلك لتقوية قدراتها المصرفية، وتخفيض تكاليف عملياتها، وتقوية الملاءة المالية، وزيادة القدرة التنافسية مع المصارف الوافدة، بالإضافة إلى معالجة المشكلات التي يعانى منها القطاع المصرفي، تحديداً قبل عام 1994م، وهي فترة ما قبل وجود سلطة النقد الفلسطينية، حيث ضعف في الموجودات والودائع، وكذلك الأرباح الموزعة.

وبالنظر إلى هذه المؤشرات بلغ مجموع موجودات البنوك العاملة في فلسطين (21.33) مليار دولار في نهاية عام 2023 بنسبة ارتفاع (6%) عن قيمته في نهاية عام 2022، وتوزعت الموجودات بواقع (10.92) مليار دولار للبنوك التجارية المحلية بنسبة (43%) من مجموع الموجودات، وبلغت حصة البنوك الإسلامية (3.73) مليار دولار بما نسبته (18%) من مجموع الموجودات، بينما كانت حصة البنوك الوافدة (8.41) مليار دولار وما نسبته (40%) من مجموع الموجودات، بينما بلغ مجموع ودائع العملاء (17.37) مليار دولار في نهاية عام 2023، وذلك بارتفاع بنسبة (7%) عن قيمتها في نهاية عام 2022، وتوزعت الودائع كما يلي: البنوك التجارية المحلية (8.86) مليار دولار وحصتها (43%) من مجموع الودائع، البنوك الإسلامية (3.15) مليار دولار وحصتها (18%) من مجموع الودائع البنوك الوافدة (6.82) مليار دولار وحصتها (39%) من مجموع الودائع، ثم بلغ الربح (الخسارة) قبل الضرائب للبنوك العاملة في فلسطين (226) مليون دولار في نهاية عام 2023 والتي توزع بواقع (55) مليون دولار للبنوك التجارية المحلية وحصتها (21%) من مجموع الأرباح قبل الضرائب و(13) مليون دولار للبنوك الإسلامية وحصتها (6%) من مجموع الأرباح قبل الضرائب و(165) مليون دولار للبنوك الوافدة وحصتها (73%) من مجموع الأرباح قبل الضرائب (جمعية البنوك في فلسطين، 2024).

وبالنظر إلى هذه الأرقام يتضح أن حصة البنوك الإسلامية منخفضة نوعاً مقارنة مع البنوك التجارية والوافدة كذلك، ويعود لعدة أسباب منها، انخفاض ملائتها المالية، وعدم القدرة على تحقيق متطلبات سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق برأس المال وكذلك مؤشرات المخاطر المالية.

ومن هنا كان لا بد لهذه المصارف أن تُفكر ملياً في موضوع الاندماج لمواجهة هذه التحديات ومعالجة المشكلات التي تعاني منها، فما كان منها إلا أن تفكر بشكل جدي في الاندماج فيما بينها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقييم تجربة الاندماج بين البنك الإسلامي الفلسطيني ومصرف الأقصى الإسلامي، والآثار المترتبة على عملية الاندماج سواء السلبية منها أم الإيجابية حتى تكون مؤشراً للبنوك الإسلامية التي تنوي الاندماج في المستقبل.

ومن هنا أتت المبادرة من البنك الإسلامي الفلسطيني من خلال شراء حصة مصرف الأقصى الإسلامي في عام 2010م وما نتج عنها من تغيرات أثّرت على المصرف الإسلامية نفسه، ومن خلال هذا الدراسة سيتم الإجابة على السؤال الرئيس: ما هو أثر اندماج مصرف الأقصى الإسلامي ومصرف القاهرة عمّان/ فرع المعاملات المالية الإسلامية مع المصرف الإسلامي الفلسطيني على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في فلسطين؟ وكذلك ما الأثر المترتب على البنك الدامج نفسه من حيث الآثار المالية، ودوره في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية؟

وبهذا تهدف الدراسة إلى بحث الأسباب وراء عملية الاندماج ومراحلها، ومعرفة الآثار التي ترتبت على عملية الاندماج قبل وبعد بالنسبة للبنك الإسلامي الفلسطيني، ثم معرفة الأثر الذي تحقّق في دور عملية الاندماج في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الفلسطيني.

وتتركز أهمية الدراسة في تناولها الآثار التي يُمكن أن تترتب على عمليات الاندماج بين البنوك وخاصة البنوك الإسلامية، بحيث يمكن الاستناد إليها في بحث الآثار الإيجابية او حتى السلبية إنْ وجدت، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على تجربةٍ كانت من أوائل تجارب الاندماج التي حدثت للقطاع المصرفي الفلسطيني، وبالتالي يمكن اعتمادها كأنموذج للبنوك التي تنوي الاندماج فيما بينها في المستقبل.

2. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف تجربة الاندماج بالاعتماد على التقارير المالية الصادرة عن تلك المؤسسات في تلك الفترات، ومن ثم التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني قبل وبعد عملية الاندماج، وما هي التغيرات التي طرأت على القوائم المالية الخاصة بالمصرف في تلك الفترات.

3. المبحث الأول: تقييم تجربة اندماج مصرف القاهرة عمّان- فرع المعاملات الإسلامية مع المصرف الإسلامي الفلسطيني

ظهرت حالات اندماج عدة في الكثير من الدول، أشهرها في الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تكوين كيانات مصرفية كبيرة وقوية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها مصارف كبيرة الحجم في أصلها إذا ما قورنت بمصارف في المنطقة العربية، ولكن متطلبات النظام المصرفي العالمي، وتوجه هذه المصارف نحو العالمية جعلها تتخذ قرارات نحو التكتل والاندماج مع مصارف أخرى، أملاً في تحقيق كيانات مصرفية عالمية منافسة وكبيرة، وتفادياً لمخاطر كان يمكن أن تواجهها أو تتعرض لها، سواءً ما يتعلق بحجم أرباحها المنخفض الذي لا يرضي المساهمين أو أصحاب الودائع، وكذلك ضعف في رؤوس الأموال، مما يؤثر على قدرتها على الاستمرار والمنافسة في السوق المصرفية.

وفي فلسطين وقبل عام 2005م، كان يوجد أربعة مصارف إسلامية، وهي المصرف الإسلامي العربي، والمصرف الإسلامي الفلسطيني، ومصرف الأقصى الإسلامي، ومصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية، إلا أنها كانت تعاني من مشاكل عدة، مثل: ضعف في الملاءة المالية، وصغر في حجم الودائع لديها، بالإضافة إلى انخفاض حجم التسهيلات الممنوحة، وضعف في ثقة الجمهور في العمل الإسلامي، فما كان من بعض إدارات هذه المصارف إلّا أن فكرت بالاندماج المصرفي لمعالجة مشاكلها المالية والاستمرار، وكذلك أخذ حصة مقبولة في السوق المصرفي الفلسطيني، كغيرها من المصارف.

وفي عام 2005م، بدأت مفاوضات بين المصرف الإسلامي الفلسطيني، ومصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية، وبتشجيع من سلطة النقد الفلسطينية، نتج عن هذه المفاوضات شراء المصرف الإسلامي الفلسطيني لفروع مصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية بمبلغ وقدره (3,202,800) مليون دولار، وهي تمثل رأس المال للمصرف، بالإضافة إلى تكلفة الشراء (المصرف الإسلامي الفلسطيني، 2005)، وتُعدّ هذه التجربة هي أول تجربة دمج تمت في القطاع المصرفي الفلسطيني.

ذلك أنّ وجود مصارف كبيرة في القطاع المصرفي بشكل عام يجعل من قدرة المصارف الصغيرة على المنافسة والصمود أمراً صعباً، إذ وجد في تلك الفترات في فلسطين، وهي فترات الاندماج مصارف عملاقة، مثل: المصرف العربي، ومصرف فلسطين، وغيرها من المصارف الوافدة، وربما كان هذا أحد الأسباب الرئيسة التي شجعت على عملية الاندماج بين المصرفين.

وبتحليل العوامل الداخلية التي شجعت المصرف الإسلامي الفلسطيني على عملية الاندماج مع مصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية، يمكن استنتاج الآتي:

- عدم قدرة المصرف الإسلامي الفلسطيني على الالتزام بمقررات سلطة النقد الفلسطينية بخصوص رأس المال المدفوع، وهي (10) ملايين دولار، حيث وفق بيانات المصرف في نهاية عام 2004م، حيث وصل رأس المال المدفوع في تلك الفترة مبلغ وقدره (7,128,748) مليون دولار (المصرف الإسلامي الفلسطيني، 2004)، مما يعني أن هناك عجز يقدر بمبلغ وقدره (3) مليون دولار.
- قُدّرت خسائر المصرف الإسلامي الفلسطيني بمبلغ وقدره (776,107) دولار، وذلك وفق بيانات الميزانية العمومية المدققة للمصرف قبل عام من الاندماج (المصرف الإسلامي الفلسطيني، 2004).

وبالرجوع إلى تلك الأرقام، يُرجح أنه ربما كان هذا أحد أهمّ الأسباب الرئيسة التي دعت المصرف إلى الاندماج خوفاً من تفاقم مشكلة التعثر التي كان يعاني منها أصلاً، وتحقيقه لخسائر متتالية، مما أزعج المساهمين، ذلك أن من أهمّ الأهداف التي تنشأ من أجلها المصارف، ويستثمر فيها الأفراد، هي تحقيق الربحية، وتعظيمها، ناهيك أن مؤشر الربحية يعد مؤشراً مهماً على نجاح المصرف من عدمه.

- ضعف الكادر المصرفي العامل في المصرف الإسلامي الفلسطيني، وعدم تخصصه، بالإضافة إلى ضعف في نظم المعلومات، وقلة البرامج المتخصصة في عمليات المصارف الإسلامية (ريحان، 2006).

ونتيجة لذلك يرى الباحثون أن المصارف الإسلامية في فلسطين قد عانت الكثير، ومنها المصرف الإسلامي الفلسطيني، ومنذ نشأتها من عدم توفر الكادر المتخصص في مجالها، مما أجبر هذه المصارف الاعتماد على خبرات الموظفين القادمين من مصارف تقليدية، الأمر الذي أثّر بشكل سلبي من وجهة نظر المتعاملين مع هذه المؤسسات، واعتبارها مصارف تشبه إلى حد كبير المصارف التجارية، باستثناء المسمى الإسلامي الذي يوضع أمام المصرف.

إضافةً إلى ذلك، أن عضو مجلس الإدارة في المصرف الإسلامي الفلسطيني كان يتبوأ مكانته في المجلس، بناءً على ما يمتلكه من أسهم، وأصوات في الجمعية العمومية في تلك الفترات، وليس بناءً على خبراته المصرفية، والإدارية في ذلك الوقت (عاشور، 2003)، وهذا جزء مما تعانيه هذه المصارف بعلاقتها بالملّاك.

- عدم وجود قانون خاص بالمصارف الإسلامية في تلك الفترة، بالإضافة إلى عدم قدرة المصرف على الاستفادة من العوائد المتأتية من متطلبات الاحتياطي الإلزامي من قبل سلطة النقد الفلسطينية، ذلك أن هذه العوائد تعطى على شكل فوائد، وهو ما يتنافى مع مبادئ المصرف ومنهجه، القائمة على أساس عدم التعامل بالفائدة المصرفية (المصرف الإسلامي الفلسطيني، 2004).

إضافةً على ذلك، أنَّ العوائد المتأتية من مكاسب غير شرعية تودع في صناديق تسمى صناديق المكاسب غير الشرعية، أو الكسب الخبيث، وتوزع في أوجه الخير، ولا يستفيد المصرف، أو المساهمين منها، مما ينقص من حصيلة الأرباح، وبالتالي يضعف ثقة المتعاملين، ويجعلهم يفكرون بالذهاب إلى مصارف تجارية لتعويض هذا النقص، أو تحقيق معدلات ربح أكبر.

- قُدّرت ودائع العملاء لدى مصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية قبل الاندماج بمبلغ (54) مليون دولار، وهو سبب رئيس شجّع المصرف الإسلامي الفلسطيني على طلب الاندماج (مصرف القاهرة عمّان، 2005).

أما ما يتعلق بالأسباب التي دعت مصرف القاهرة عمّان/ فرع المعاملات الإسلامية على الموافقة على عملية الاندماج، يمكن إرجاعها إلى ما يأتي:

- بلغت خسائر المصرف (30,000) وفق بياناته المالية للعام 2005م، رغم أن حجم ودائعه كانت مرتفعة بالفترة نفسها (مصرف القاهرة عمّان، 2005).

- ضعف ثقة الجمهور بالتعامل مع مصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية، حيث كان يوجد في بالفرع نفسه نافذتان، أحدهما للمعاملات الإسلامية والأخرى للمعاملات التجارية.
- عدم وجود مختصين في العمل المصرفي الإسلامي فيه، كما كان الحال بالنسبة للمصرف الإسلامي الفلسطيني، ولو بشكل نسبي وبسيط، واقتصار التعامل على نموذج بمسمى إسلامي فقط.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني في تلك الفترات زاد من مخاطر ممارسة المصارف بشكل عام لأنشطتها المصرفية، مما أثر بشكل سلبي على أدائها العام.

كل هذه الأسباب جعلت إدارة مصرف القاهرة عمّان– فرع المصارف الإسلامية باتخاذ قرار الاندماج مع المصرف الإسلامي الفلسطيني، خوفاً من التصفية، أو الدمج القسري، الذي عادةً تقوم به سلطة النقد الفلسطينية للمصارف المتعثرة، أو التي لم تحقق متطلبات السلامة المصرفية.

وبالتالي ترتّب على تلك العملية آثار عادت بالنفع على المصرف الإسلامي الفلسطيني الذي كان يعاني من وضع مالي صعب في تلك الفترات، خاصةً قبل عملية الاندماج من تحقيقه لخسائر كبيرة، وعدم قدرته على تحقيق متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.

وبناءً على ما سبق فقد ترتب على عملية الاندماج آثار متعددة، منها ما كان على الصعيد المالي، ومنها على الصعيد والاقتصادي، كما يأتي:

أولاً: الآثار المالية

ترتب على عملية الاندماج بين المصرف الإسلامي الفلسطيني، ومصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية مجموعة من الآثار، انعكست على المركز المالي للمصرف، وهنا يمكن لنا إبراز أهمّ التغيّرات وتقييمها وفق الميزانية المجمعة للمصرف الإسلامي الفلسطيني من تاريخ 2004/12/31 لغاية 2005/12/31، أي قبل عملية الاندماج بعام واحد، وبعد عملية الاندماج بعام واحد، كما يأتي:

جدول 1: نسب التغير قبل عملية الاندماج وبعدها لأهمّ المؤشّرات المالية للمصرف الإسلامي الفلسطيني (المصرف الإسلامي الفلسطيني، 2004؛ 2005).

البيان	2004/12/31	2005/12/31	نسبة التغيّر %
إجمالي الموجودات	30,649,115	122,351,911	299%
رأس المال المدفوع	9,829,704	17,334,597	76%
إجمالي الودائع	28,338,252	96,257,634	240%
صافي الربح/ الخسارة	776,107	500,000	35%
إجمالي الرصيد النقدي	15,118,661	23,940,165	58%

الجدول والنسب من إعداد الباحثين

يُلاحظ من الجدول أعلاه، أن إجمالي موجودات المصرف الإسلامي الفلسطيني كانت قبل عملية الاندماج تُقدّر بـ (30) مليون دولار، وبعد عملية الاندماج بعام واحد فقط ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير إلى (300%) تقريباً، كما أن حجم رأس المال المدفوع ارتفع بنسبة (76%)، مما كان عليه قبل عملية الاندماج، بعد أن كان رأس المال المصرح به (20) مليون دولار قبل عملية الاندماج، مما عزّز من قدرة المصرف على مواجهة المخاطر، بالتالي زيادة معدلات الاحتياطيات الخاصة بالاستثمار، مما كان له الأثر في زيادة ثقة المتعاملين مع المصرف بعد الاندماج.

إضافةً إلى ذلك تحقيق ارتفاع في معدلات الودائع لدى المصرف بنسبة عالية جداً، فبعد أن كانت لا تتجاوز مبلغ (29) مليون دولار، أصبحت بعد عملية الاندماج تقارب (96) مليون دولار، وبنسبة ارتفاع بلغت (240%)، وهنا يتضح أن أحد أهمّ الأسباب التي شجعت المصرف الإسلامي الفلسطيني على قرار الاندماج هو حجم الودائع التي كان يمتلكها مصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية.

أما بخصوص الأرباح المتحققة، فبعد عملية الاندماج قد زادت بمعدل مرتفع جداً وملحوظ، فقد كان المصرف الإسلامي الفلسطيني قد حقق خسائر وصلت إلى (776) ألف دولار تقريباً، أما بعد عملية الاندماج فقد حقق المصرف صافي أرباح بلغت (500) ألف دولار، وبنسبة تغير (35%)، أما بالنسبة إلى إجمالي الرصيد النقدي فقد زاد بنسبة (58%) مما كان عليه قبل عملية الاندماج، مما عُدَّ مؤشر نمو ومهم.

كما أنه يلاحظ من الأرقام السابقة أن عملية الدمج أثرت وبشكل ملموس على زيادة مقدرة المصرف على الصمود، والاستمرار على أقل تقدير في تلك الفترة، من خلال تحقيقه الإيرادات، وزيادة حجم الموجودات، وكذلك حجم السيولة النقدية، مما أتاح الفرص أمام المصرف للاستثمار، والقدرة على التنافس مع المصارف الأخرى.

وتشير بيانات المصرف الإسلامي الفلسطيني أنه استطاع في تلك الفترة تنفيذ صيغ تمويل جديدة لم تكن موجودة من قبل الاندماج، مثل الاستصناع، وكذلك الإجارة المنتهية بالتملك، وعدم التركيز على أداة المرابحة للآمر بالشراء، بالإضافة إلى أن أعداد فروع المصرف ارتفعت إلى (14) فرعاً، بعد أن كانت فرعين فقط قبل قرار الاندماج.

وبالتالي، وبناءً على ما سبق، فقد قررت الجمعية العمومية بعد عملية الاندماج زيادة رأس مال المصرف إلى عشرين مليون سهم، بقيمة دولار واحد للسهم، بحيث يصبح رأس المال المصرح به (20) مليون دولار، بعد أن كان المصرف يعاني من نقص في متطلبات رأس المال، وارتفاع في نسب مخاطر الاستثمار، التي كانت لديه قبل الاندماج، وانخفاضها بعد الاندماج.

ويمكن تلخيص ما قبل على أن تجربة عملية الدمج التي تمت بين المصرف الإسلامي الفلسطيني ومصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية، كان لها آثار مالية كبيرة على المصرف الإسلامي الفلسطيني، وقد كان ذلك واضحاً، من خلال الزيادة في حجم الأرباح، والودائع، وكذلك رأس المال المدفوع، متغلباً بذلك على كافة المحدّدات الداخلية منها، أو الخارجية، التي يمكن أن تكون عائقاً أمام أي خطوة دمج مستقبلاً بين المصارف الإسلامية في فلسطين. إضافةً إلى ذلك، أن هذه العملية تمت في ظروف صعبه جداً، مثل الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والوضع السياسي، والأمني الصعب، ومع ذلك استطاع المصرف التغلّب على تلك الظروف، وتحقيق الاندماج بيسر وسلام.

ثانياً: الآثار المترتبة على دور المصرف في عمليات التنمية الاقتصادية

علاوةً على الآثار المالية التي ترتبت على المصرف الإسلامي الفلسطيني بعد عملية الاندماج، كان هناك آثار أخرى أشارت إلى دور المصرف الإسلامي الفلسطيني في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، ومن خلال تحليل البيانات المالية قبل، وبعد عملية الاندماج وفق القطاعات الاقتصادية، وأدوات التمويل.

جدول 2: دور المصرف الإسلامي الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية قبل عملية الاندماج وبعدها (المصرف الإسلامي الفلسطيني، 2004؛ 2005).

القطاع	2004/12/31	2005/12/31	نسبة التغيّر %
الزراعي	64,942	314,533	3,843%
الصناعي	368,097	1,376,351	2,739%
تجارة داخلية	1,242,939	19,582,466	14,754%
تجارة خارجية	2,044,698	1,662,237	-18%
النقل والمواصلات	1,468,057	6,532,371	3,449%
عقارات وإنشاءات	5,514,501	18,655,850	2,202%
قطاع خاص	4,758,640	9,536,503	1%
إجمالي التمويلات	15,101,874	57,660,311	2,8%

الجدول والنسب من إعداد الباحثين

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- زيادة نسبة التمويل المُقدّم لقطاع الزراعة بعد عملية الدمج، إذ عادةً لا تُقدم المصارف على تمويل هذا القطاع، وذلك لارتفاع نسب المخاطر فيه، وقلة الأرباح، حيث كان مبلغ التمويل المُقدّم إلى هذا القطاع قبل عملية الدمج ما قيمته (64,942) ألف دولار فقط، وبعد عملية الدمج ارتفع إلى (314,533) ألف دولار، وبنسبة تغير فاقت (300%)، مما أعتُبر مؤشر مهم على دور الصيرفة الإسلامية في فلسطين في تحقيق متطلبات القطاع الزراعي.

- زيادة النمو المُقدّم لقطاع الصناعة بنسبة (270%)، وهذا يُدلل على الدور الذي يمكن أن يقوم به المصرف في القطاع الصناعي، بوصفه إحدى أهمّ القطاعات للاقتصاد الفلسطيني، ويؤكد ذلك التغيّر الكبير الذي حدث في أداة الاستصناع، ومعروف أن معظم التمويل بالاستصناع يذهب إلى القطاع الصناعي على وجه الخصوص، وهو ما يعد من القطاعات الهامة في أي بلد.
- أما بخصوص التجارة الداخلية فقد زادت بنسب مرتفعة جداً، فبعد أن كانت لا تتجاوز المليون دولار قبل عملية الاندماج، تجاوزت مبلغ تسعة عشر مليون دولار بعد عملية الاندماج، وهذا يعطي مؤشراً جيداً أن المصرف أصبح يوجه جزءاً كبيراً من تمويلاته إلى الداخل الفلسطيني، ومما يؤكد ذلك انخفاض في نسب التمويلات المُقدّمة للتجارة الخارجية وبنسبة (18%) بالسالب.
- أما بالنسبة لقطاع النقل، فقد زادت نسبة التمويل المُقدّمة لهذا القطاع المهم ما نسبته (340%) بعد الاندماج، مما يعني دخول المصرف على القطاع المهمش أصلاً.
- كذلك بخصوص قطاع العقارات الذي يشمل على البناء، وشراء الأراضي والأبنية فقد زادت نسبته بما يقارب (350%) بعد الاندماج، وهذه النسب المرتفعة إذ تُعبّر عن دخول المصرف إلى عالم العقارات والإسكان، مقارنةً بالفترات السابقة.

وبهذا فإنّ المصرف الإسلامي الفلسطيني قد حقق نسب ارتفاع كبيرة جداً بعد عملية الاندماج المصرفي مع مصرف القاهرة عمّان– المعاملات الإسلامية، بالإضافة إلى أهميّة الدور الذي لعبه المصرف في دعم القطاعات الاقتصادية في فلسطين، وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في تلك الفترة، وهذا ما يجب أن يكون.

يستعرض الجدول الآتي أهميّة المصرف الإسلامي الفلسطيني ودوره في تحقيقه متطلبات التنمية الاقتصادية في فلسطين بعد عملية الاندماج تحديداً، وفق نوع الأداة المستخدمة، وكذلك نسب التغيّر التي حدثت من تاريخ 2004/12/31م، حتى تاريخ 2005/12/31م، أي بعد عملية الاندماج بعام واحد.

جدول 3: عمليات التمويل حسب الصيغ في المصرف، ودوره في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية (المصرف الإسلامي الفلسطيني، 2004؛ 2005)

الأداة	2004/12/31	2005/12/31	نسبة التغيّر %
مرابحات	11,775,287	44,354,890	267%
استصناع	2,673,304	9,557,059	2,57.4%
إجارة	–	3,740,069	100%
قرض حسن	653,283	8,293,000	980%
المجموع	15,101,874	57,660,311	2.8%

الجدول والنسب من إعداد الباحثين.

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع نسبة التمويلات المُقدّمة على شكل مرابحات إلى (276%).
- تفعيل أداة الاستصناع وبشكل كبير جداً، بينما كانت قيمة التمويلات المُقدّمة على شكل استصناعات لا تتجاوز (3) ملايين دولار، أصبحت بعد الاندماج أكثر من (9.5) مليون دولار، وبنسبة تغيّر بلغت (257%)، وهذا يدل على أن المصرف بعد الاندماج اتجه إلى الأدوات الاستثمارية، التي يمكن لها أن تؤثر في متطلبات التنمية، وتحقيق معدلات نمو في الاقتصاد الفلسطيني.
- يُلاحظ انخفاض نسبة التسهيلات المقدمة على شكل قروض حسنة، وبنسب مرتفعة، وربما يعود السبب إلى الاعتماد على خطة مالية جديدة بعد الاندماج، سعياً لتوفير سيولة، وتحقيق مكاسب ربحية لزيادة ثقة العملاء به، على اعتبار أن تسهيلات القرض الحسن لا تحقق أي أرباح تذكر.
- كما يلاحظ أيضاً، عدم وجود تمويلات عن طريق أدوات التمويل الأخرى، مثل: المضاربة، والمشاركة من عمليات تمويل المصرف، وربما يعود السبب إلى تركيز المصرف على أدوات تحقق مكاسب متوقعة وشبه مضمونة، مبرراً ذلك أن أدوات التمويل بالمضاربة، والمشاركة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، ومخاطرة مرتفعة، وهذا ما يخشاه أي مصرف في مرحلته الانتقالية، من أجل الحفاظ على مستوى مقبول من الاستقرار، والنمو المصرفي.

وأخيراً فيما يتعلق بالآثار التي ترتبت على الدائنين والمدينين، فقد التزم المصرف الإسلامي الفلسطيني بالوفاء بكافة ديون مصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية، وتبقى الديون قائمة بكافة ضماناتها وشروطها.

وبخصوص المدينين، فقد تم الاتفاق على أنه يحق للمصرف الإسلامي الفلسطيني متابعة هذه الديون، على اعتبار أن عملية الدمج هي انتقال كامل للذمة المالية من مصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية، إلى المصرف الإسلامي الفلسطيني (ريحان، 2006).

وبتقييم تجربة الاندماج التي تمت بين المصرف الإسلامي الفلسطيني، ومصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية، يتضح أنها كانت تجربة ناجحة بكل المقاييس والسبل، من خلال النجاح الفعلي الذي تحقق للمصرف، سواءً على مستوى الأداء العام للمصرف، أم الأداء المالي، وكذلك زيادة قدرة المصرف على القيام بدوره الطبيعي في النشاط المصرفي والاقتصاد الفلسطيني كما سبق، وقد كان ذلك واضحاً من خلال التغيّر الكبير الذي طرأ على مؤشّراته المالية، وكذلك على نسب التمويلات للقطاعات الصناعية الفلسطينية، مما أثّر بشكل كبير على دوره في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في فلسطين بشكل إيجابي، وهو ما يمكن أن يحدث للمصارف الاسلامية بعد الاندماج.

4. المبحث الثاني: تقييم تجربة اندماج بنك الأقصى الإسلامي مع البنك الإسلامي الفلسطيني

تأسّس مصرف الأقصى الإسلامي على شكل شركة مساهمة عامة محدودة بتاريخ 1997/08/04م من قبل شركة بيت المال الفلسطيني، والمصرف الإسلامي الأردني، وشركة دلة البركة، وسُجّل لدى مراقب الشركات في الضفة الغربية باسم مصرف الأقصى الإسلامي كشركة مساهمة عامة محدودة، ومركزها مدينة رام الله، وبعد الانتهاء من مرحلة التأسيس، والحصول على التراخيص اللازمة، باشر المصرف أعماله المصرفية من خلال فرعه في مدينة البيرة – رام الله في بداية شهر تموز عام 1999م، بعد أن كان قد حصل على الموافقة النهائية من قبل سلطة النقد الفلسطينية للعمل في 1998/12/01م، وقد مارس أعماله المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، أسوةً بالمصارف الإسلامية الأخرى، فيما بلغ رأس المال المصرح به للمصرف عشرين مليون دولار، بقيمة أسمية دولار واحد للسهم، وقد بلغ مجموع اكتتابات المساهمين بمبلغ (17,560,000) مليون سهماً، سدد منها (13,102,000) دولار حتى نهاية آذار من العام 2007م (مصرف الأقسى الإسلامي، 2004؛ 2005؛ 2006).

تعرّض مصرف الأقصى الإسلامي منذ نشأته إلى التحريض والضغوطات من جانب الاحتلال الإسرائيلي، بدعوى أنه يدعم حركات معينة، وبالتالي لازمته صفة أنّه مصرف غطاء تمويلي لنشاطات ومشاريع حركات أصولية يصنفها الاحتلال على أنها (حركات إرهابية)، كما حذّرت سلطات الاحتلال المصارف الفلسطينية من التعامل معه، وألا ستتعرض لعقوبات من جانب المصارف الإسرائيلية.

ونتيجةً لذلك منعت عنه المقاصة (*) الداخلية والخارجية، ومنع رئيس وبعض أعضاء مجلس الإدارة من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية، وفي مطلع كانون الأول من عام 2010م، تم الإعلان عن تجميد أرصدة حسابات مصرف الأقصى الإسلامي من قبل الحكومة الأمريكية، ولاحقاً قررت مؤسسة نقد البحرين تجميد أرصدة المصرف لدى المصارف في البحرين، بناءً على القرار الأمريكي لإشعار آخر (مصرف الأقصى الإسلامي، 2006؛ 2007).

وقد حاولت سلطة النقد الفلسطينية متابعة قرار تجميد الأرصدة، وذلك لفك الحجز عن أرصدة المصرف، إلا أن محاولاتها لم تنجح، فما كان من إدارة المصرف إلا بالتوجه نحو خيار الاندماج وبقرار غير اختياري مع المصرف الإسلامي الفلسطيني، وذلك في تاريخ 2010/3/31م.

(*): يشير مصطلح المقاصة إلى جميع الأنشطة بين المصارف من وقت الالتزام حتى تسوية الديون بينهم، حيث يتم تسوية أوامر الدفع والاستحقاق في مساء يوم التحويل بحسب قيمتها في ذلك اليوم، كما يتم تسجيل التحويلات بين البنوك في يوم العمل التالي ليوم التحويل.

وفي هذا التاريخ اجتمعت الهيئة العامة غير العادية لشركة مصرف الأقصى الإسلامي بشأن تصفية أعمال المصرف، وانسجاماً مع قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة 2002م، وبناءً على قرار الجمعية العامة، فقد قرر مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية إلغاء ترخيص شركة مصرف الأقصى الإسلامي بشكل طوعي، وشطبها من سجلات المصارف العاملة في فلسطين.

ويتضح هنا أنّ سلطة النقد الفلسطينية هي من أشرفت على عملية الاندماج مع المصرف الإسلامي الفلسطيني، حيث تم بموجبها نقل كافة حقوق مصرف الأقصى الإسلامي والتزاماته إلى المصرف الإسلامي الفلسطيني، بما يشمل الودائع، والشيكات، والحوالات، والخزائن المؤجرة، والتمويلات الممنوحة بضماناتها اعتباراً من تاريخ 2010/04/01.

وقد جاءت هذه الخطوة في إطار سياسة سلطة النقد الفلسطينية الهادفة إلى تعزيز مكانة الجهاز المصرفي الفلسطيني وسلامته، ومعالجة وضع المصارف الضعيفة والصغيرة منها، وبما يوفر الخدمات بشكل أوسع، وأكثر منافسة، مما يعزز ثقة جمهور المتعاملين مع المصارف الوطنية، وبالتحديد المصارف الإسلامية.

أما بخصوص المعيقات التي واجهت مصرف الأقصى الإسلامي قبل الاندماج، أوضحها كما يأتي (مصرف الأقصى الإسلامي، 2008):

- سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين بشكل عام في تلك الفترات، وكذلك الإجراءات التعسفية للاحتلال على بنية الاقتصاد الفلسطيني.
- التحريض والضغوطات المستمرة من قبل سلطات الاحتلال على المصرف منذ نشأته، على اعتبار أنه غطاء لدعم حركات المقاومة الفلسطينية، وتمويل نشاطاتها المتعددة.
- عدم قدرة المصرف على تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية، وخصوصاً ما يتعلق بزيادة رأس المال، التي بلغت (50) مليون دولار في تلك الفترات (سلطة النقد الفلسطينية، 2010).
- عدم القدرة على المنافسة مع المصارف الوافدة، حيث لم يكن للمصرف سوى فرعين فقط في مدينة رام الله، ولم يكن له فروع في قطاع غزة.
- ضعف في أداء المصرف بشكل عام، وعدم قدرته على تحقيق أرباح مقبولة، ترضي المستثمرين.
- حقق المصرف تراجعاً كبيراً في معدلات نمو الأرباح بالسالب، تمثلت أدناها في عام 2002م، بنسبة بلغت حوالي (-394%)، كما بلغ المتوسط العام لنمو أرباح المصرف بالسالب من عام 1999م-2005م، ما نسبته (79%) (المشهراوي، 2007).

أما فيما يتعلق بالأسباب، والعوامل الداخلية، التي شجعت المصرف الإسلامي الفلسطيني على قبول عملية الاندماج مع مصرف الأقصى الإسلامي، فيمكن إرجاعها إلى ما يأتي (عيد وأبو مدلل، 2016):

- زيادة حجم ودائع المصرف الإسلامي الفلسطيني، حيث بلغت ودائع مصرف الأقصى الإسلامي ما قيمته (52) مليون دولار في تلك الفترة.
- شراء كامل محفظة التمويل الخاصة بمصرف الأقصى الإسلامي التي بلغت (22) مليون دولار، وهي تعد مبلغاً مرتفعاً نوعاً ما في تلك الفترة أيضاً.
- زيادة في أرباح المصرف الإسلامي الفلسطيني من العائد على التمويلات، والودائع الخاصة بمصرف الأقصى الإسلامي.
- الاستفادة من خبرات موظفي مصرف الأقصى الإسلامي، حيث كان لديه كادر متخصص نوعاً ما في مجال العمل المصرفي الإسلامي، على غرار المصرف الإسلامي الفلسطيني.
- زيادة شبكة فروع المصرف الإسلامي الفلسطيني إلى فرعين آخرين مجهزين مصرفياً وإدارياً للعمل.

وبخصوص الآثار المالية والاقتصادية التي ترتبت على عملية الاندماج، فهي كما يأتي:

أولاً: الآثار المالية

ترتب على عملية الاندماج التي تمت بين المصرف الإسلامي الفلسطيني، ومصرف الأقصى الإسلامي، مجموعة من الآثار انعكست على المركز المالي للمصرف الدامج، ويمكن إبراز أهمّ هذه المتغيّرات والآثار، من خلال الميزانية المجمعة للمصرف الإسلامي الفلسطيني من تاريخ 2009/12/31 لغاية 2010/12/31، أي قبل عملية الاندماج بعام واحد، وبعد عملية الاندماج، وذلك لتوحيد تقييم تجارب الاندماج بين المصارف الإسلامية في فلسطين.

جدول 4: نسب تغيرات أهمّ المؤشّرات المالية قبل عملية الاندماج وبعدها (المصرف الإسلامي الفلسطيني، 2009؛ 2010)

البيان	2009/12/31	2010/12/31	نسبة التغيّر %
إجمالي الموجودات	299,134,104	357,481,026	195%
رأس المال المدفوع	35,941,087	46,021,665	28%
إجمالي الودائع	249,512,687	287,456,690	15%
صافي الربح/ الخسارة	370,738	1,594,453	3.3%
المكاسب غير الشرعية	136,360	12,634	-9.79%

الجدول والنسب من إعداد الباحثين

يُلاحظ من الجدول السابق ما يأتي:

- ارتفاع إجمالي الموجودات للمصرف الإسلامي الفلسطيني في العام 2010م، إلى مبلغ (357,481) مليون دولار، وبزيادة قدرها (58,346) مليون دولار عن العام السابق، وبنسبة تغيّر بلغت (195%)، إذ بلغت

إجمالي موجودات المصرف الإسلامي الفلسطيني قبل الاندماج للعام 2008م، ما قيمته (301,749) مليون دولار، وبنسبة تغيّر عن العام 2009م (008%) فقط، أي دون عملية الاندماج بعامين، وهذه النسبة تعد منخفضة جداً، إذا ما تم مقارنتها بنسب التغيّر التي حدثت بعد الاندماج بعامٍ واحدٍ فقط.

- ارتفاع رأس المال المدفوع للمصرف الإسلامي الفلسطيني إلى مبلغ (46) مليون دولار بعد الاندماج، فبعد أن كان من (35.9) مليون دولار عن العام السابق، وبنسبة تغير بلغت (28%)، مما عزّز دور المصرف في الحفاظ على أموال المودعين، وزيادة الثقة بالتعامل معه، بالإضافة إلى تحقيق شروط سلطة النقد الفلسطينية ومتطلباتها الخاصة بزيادة رأس المال للمصرف.
- ارتفعت الودائع لتصبح (287.4) مليون دولار، وبزيادة بلغت (38) مليون عن عام 2009م، أي قبل عملية الاندماج، وبنسبة زيادة (15%)، كما أظهرت البيانات إلى أن حجم الودائع في العام 2008م كان مساوياً (256) مليون دولار، ثمّ في العام 2009م بلغ (249) مليون دولار، وهذا كله قبل الاندماج، أي أن المصرف كان أمام انخفاض في حجم الودائع للمصرف قبل الاندماج، إذا ما تمت مقارنته بالأعوام السابقة، وربما كان هذا أحد الأسباب المشجعة للمصرف الإسلامي الفلسطيني لقرار الاندماج، وهو الحصول على ودائع مصرف الأقصى الإسلامي.
- ارتفع صافي أرباح المصرف الإسلامي الفلسطيني من 370.738 ألف دولار في عام 2009م، إلى 1.594.453 مليون دولار في عام 2010م، حيث بلغت نسبة العائد على محفظة التمويل 6% نهاية العام 2010م، ويشار هنا إلى المصرف الإسلامي الفلسطيني قد حقق خسائر فادحة في العام 2008م بلغت 2.507.887 مليون دولار، وكان هذا قبل الاندماج بعامين.
- ويلاحظ من الجدول انخفاض حجم المبالغ المحولة إلى صندوق المكاسب غير الشرعية بنسبة مرتفعة جداً تعدت (900%)، وهذا يفسر تطور في إدارة العمليات المصرفية من قبل الموارد البشرية العاملة في المصرف، وزيادة الرقابة على التسهيلات والخدمات من قبل هيئة الرقابة الشرعية، خاصةً أن معظم الأخطاء الشرعية تنبع من عدم خبرة الكوادر البشرية العاملة في أصول وإجراءات العمل المصرفي الإسلامي.

ثانياً: الآثار المترتبة على دور المصرف في عملية التنمية الاقتصادية بعد الاندماج

للتعرّف على الدور الذي لعبه المصرف الإسلامي الفلسطيني بعد عملية الاندماج في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، تمّ ترتيب توزيعات إجمالي التمويلات على القطاعات الاساسية وهي: القطاع الصناعي والتجارة والنقل والمواصلات، بالإضافة إلى قطاع السيارات، من أجل تحليل التغيّرات قبل عملية الاندماج وبعدها، كما بالجدول الآتي.

جدول 5: توزيع التمويلات المباشرة بالصافي على القطاعات الاقتصادية (المصرف الإسلامي الفلسطيني، 2009؛ 2010)

القطاع	2009/12/31	2010/12/31	نسبة التغيّر %
الصناعي	4,916,823	880,974	-458%
الزراعي	674,621	1,047,850	55%
تجارة داخلية	6,669,621	27,265,122	308%
تجارة خارجية	25,374	3,443,307	134.7%
النقل والمواصلات	3,000,000	-	100%
تمويل السيارات	713,942	14,484,997	193%
عقارات وإسكان	4,447,875	32,214,865	624%
قطاع عام	30,033,120	79,730,735	623%
أخرى قطاع خاص	39,042,042	17,002,381	-1.29%
المجموع	88,809,476	172,971,254	0.947%

الجدول والنسب من إعداد الباحثين

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- انخفاض نسبة التمويلات المُقدّمة للقطاع الصناعي بمبلغ وقدره (4) مليون دولار تقريباً، وربما يعود السبب في ذلك إلى خطة المصرف الجديدة بعد الاندماج بالابتعاد عن القطاعات ذات المخاطر المرتفعة لحين استقرار وضعه المالي، مما يعدّ مأخذاً على المصرف، على اعتبار أن من مبادئه المساهمة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن قطاع الصناعة يعدّ من أهمّ القطاعات التي تعطي مؤشراً مهماً على قوة القطاعات الأخرى.
- كما يلاحظ ارتفاع نسبة التمويلات المقدمة للقطاع الزراعي بنسبة (55%)، وهذا يعد مؤشراً جيداً، إذ ينظر إلى هذا القطاع على أنه من القطاعات ذات المخاطر المرتفعة، وهذا يفسر دور المصرف في دعم هذا القطاع المهمش بشكل عام.
- ارتفاع معدل التجارة الداخلية إلى مبلغ وقدره (3.5) مليون دولار، وبنسب تعدت (300%)، وهذا يفسر توجه المصرف بعد الاندماج نحو قطاع التجارة، على اعتبار أنه من القطاعات المتجذرة والحيوية في المجتمع الفلسطيني.

- يلاحظ عزوف المصرف بشكل كامل عن تمويل قطاع النقل والمواصلات بعد عام من الاندماج، دون تفسير منطقي لذلك، ربما يعود السبب إلى ضعف في ربحية هذا القطاع، وعدم قدرة المستفيدين من أدوات التمويل الخاصة به على تقديم الضمانات المطلوبة والمناسبة.
- ارتفعت نسبة تمويل شراء السيارات بشكل لافت، حيث بلغت (14.5) مليون دولار تقريباً عما كانت عليه قبل عام، حيث بلغ مبلغ تمويل السيارات في نهاية عام 2009م، ما قيمته (713) ألف دولار فقط، وبنسبة تغير تعدت (1.900%) عن العام السابق، أي قبل الاندماج، ويُفسّر ذلك بتوجه عدد كبير من أبناء المجتمع الفلسطيني للإقبال على شراء السيارات، بالإضافة إلى قيام المصارف بتقديم تسهيلات لإجراءات الشراء خاصة من الموظفين في القطاعين العام والخاص.
- تشير البيانات في الجدول إلى ارتفاع المبالغ الممنوحة لقطاع العقارات بقيمة (28) مليون دولار تقريباً، وبنسبة تجاوزت (600%)، وربما يفسر هذا الأمر إلى عامل الهدوء النسبي الذي ساد في الأراضي الفلسطينية في تلك الفترات، بالإضافة إلى تفضيل المصارف الإسلامية لهذا النوع من التمويلات، وذلك للضمانات المرتفعة التي يوفرها، حيث إنّ المصرف يُبقي على العقار باسمه لحين سداد الأقساط المترتبة على العميل، مما يوفر له نسبة أمان مرتفعة.
- يلاحظ أيضاً ارتفاع التمويل المقدم للقطاع الحكومي، إذ بعد أن كان يبلغ (30) مليون دولار في عام 2009م، ارتفع في العام 2010م، ليصبح (80) مليون دولار تقريباً، وبنسبة تغير بلغت (1.6%).
- أما بخصوص القطاعات الأخرى، وهي تتضمن السلع الاستهلاكية، وبطاقات الائتمان، فقد انخفضت نسبتها وبشكل كبير إلى (1.29%)، وهذا يعد مؤشراً جيداً، ويحسب للمصرف الإسلامي الفلسطيني، حيث إنّ مبلغ الفارق بين العامين وصل إلى (22) مليون دولار، توزعت بين الأدوات الأخرى، والتي يعرضها الجدول الآتي:

جدول 6: عمليات التمويل حسب الصيغ في المصرف بين عام 2009م وعام 2010م (المصرف الإسلامي الفلسطيني، 2009؛ 2010).

الأداة	2009/12/31	2010/12/31	نسبة التغيّر %
مرابحات	83,858,369	168,062,198	101%
استصناع	1,481,748	1,164,492	−27%
إجارة	3,729,827	3,702,659	−0.007%
قرض حسن	9,532	41,705	3,37%
المجموع	88,809,476	172,971,254	0.947%

الجدول والنسب من إعداد الباحثين

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- وصل مبلغ التمويلات المُقدّمة على شكل مرابحات للآمر بالشراء إلى مبلغ وقدره (168) مليون دولار في عام 2010م، بعد أنّ كانت في العام 2009م مبلغ وقدره (83.8) مليون دولار أي قبل الاندماج، وبنسبة تغيّر كبيرة جداً بلغت (1.01%)، وهنا يُلاحظ أن معظم التمويلات الممنوحة من المصرف تمنح على شكل مرابحات للآمر بالشراء بعد عملية الاندماج، وهذا أيضاً من المآخذ الكبيرة على المصارف الإسلامية جميعها في فلسطين، خاصة أن معظم تمويلات المرابحة للآمر بالشراء تذهب لأغراض استهلاكية كما سبق، وبالتالي كأنها تسهم في تعزيز ثقافة الاستهلاك لدى المواطن الفلسطيني على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- انخفضت التمويلات المُقدّمة على شكل استصناع عما كانت عليه قبل عملية الاندماج، وبنسبة بلغت (27%)، وهذا يعزى إلى خفض حجم التمويل المُقدّم للقطاع الصناعي، وزيادة حجم التمويلات المُقدّمة على شكل مرابحات، كما هو ظاهر بالجدول السابق.
- حافظت الإجارة المنتهية بالتملك على نسبتها، ولكن بتغير بسيط عن العام السابق، أي قبل الاندماج، وبنسبة تغيّر منخفضة بلغت (007%) فقط.
- بالمقابل ارتفعت نسبة القرض الحسن بعد عملية الاندماج بشكل لافت إلى مبلغ (41.705) ألف دولار وبزيادة بلغت (32.173) ألف دولار، عما كان عليه الوضع في العام 2009م، وبنسبة تغير بلغت (0.947%)، وهذا مؤشر يحسب للمصرف الإسلامي الفلسطيني، خاصة أن القرض الحسن يعطى للمحتاجين من طلبة العلم أو المرضى، أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبالنظر إلى تجربة اندماج مصرف الأقصى الإسلامي مع المصرف الإسلامي الفلسطيني، يتضح أنها كانت تجربة ناجحة، وفي صالح المصرف الإسلامي الفلسطيني بشكل لافت وكبير، حيث ارتفعت حصة المصرف السوقية في النشاط المصرفي الفلسطيني، وذلك كان واضحاً من خلال الارتفاع الملحوظ والكبير في حجم الودائع، التي بلغت (52) مليون دولار، بالإضافة إلى تحقيق أرباح بشكل أكبر عما كان عليه الوضع قبل الاندماج، ناهيك عن توسّع المصرف في شبكة فروعه إلى فرعين، التي لم تكن موجودة قبل الاندماج.

5. خاتمة:

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من دراسة حالات الاندماج التي تمت للمصارف الإسلامية في فلسطين، يتضح أنها تمت بناءً على عوامل وظروف داخلية وخارجية، يمكن تسميتها بالظروف القاهرة أو الإجبارية، وما تم الإشارة إليه في قرارات الاندماج على أنها قرارات طوعية، وعلى الرغم من النمو الكبير الذي حققه المصرف الإسلامي الفلسطيني تحديداً، على اعتبار أنه المصرف الدامج لكلا الحالتين، إلا أنّه من منظور آخر إلى عمليات الاندماج، تبيّن أن قرار التوجه إليه من قبل المصارف المندمجة كان خوفاً من التصفية الإجبارية، أو الخروج بصفقة بأقل الخسائر، وتقليل من مخاطر الائتمان المتزايدة، لذلك يرى الباحثون أن عمليات الاندماج التي تمّت في القطاع المصرفي الفلسطيني، وبالتحديد للمصارف الإسلامية لا تعبّر بالضرورة عن حالة الاندماج الطبيعية للمصارف الأخرى، ذلك أنها تمّت وفق ظروف استثنائية، حيث لم يكن قرار الاندماج من أجل تقوية موقعها التنافسي مع المصارف التقليدية، أو زيادة في قوة أدائها المالي الضعيف، أو أخذ حصة سوقية معقولة في النشاط المصرفي الفلسطيني مثل المصارف التجارية الأخرى، بقدر ما كان قرار الاندماج معبّراً عن حالة صعبة قد مرّ بها المصرف المندمج والمصرف الدامج، مما نتج عنه وضع غير طبيعي تمت فيه عملية الاندماج، وهذا ما سعت إليه الدراسة، من خلال إثبات أن المصارف الإسلامية في حال قررت الاندماج فيما بينها، سيكون الاندماج طوعياً لا قسرياً، مما سيعود ذلك بالنفع عليها، سواءً على مستوى مؤشّرات الحجم، أم تفعيل دورها في النشاط الاقتصادي والمصرفي الفلسطيني، والذي يتعرض دائماً وبشكل كبير إلى انتقادات من قبل الباحثين ومراكز البحث، من حيث ضعف دورها المطلوب في تحقيق متطلبات النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وبالنظر إلى المصارف الإسلامية في فلسطين، وعلى اعتبار أنها مصارف محلية، فقد تبين أنها تعاني من مشكلات، وتحديات عدة، تمثلت بشكل رئيس في حجم حصتها السوقية المنخفضة، وكذلك في قدرتها المتواضعة على المنافسة، خاصةً مع المصارف الوافدة، مما قد يعرضها إلى ضغوطات كبيرة، قد لا تقوى عل مجابهتها، أو تحملها في المستقبل.

ومن خلال دراسة بعض محددات الاندماج، التي يمكن أن تواجه المصارف الإسلامية، التي تمثلت بشكل رئيس في المحدّدات الداخلية، والتي لها علاقة بملّاك المصارف، وكذلك الإدارة التنفيذية العليا، ثمّ المحدّدات الخارجية، التي تتّملت في القوانين والتشريعات، وعلاقة المصارف الإسلامية بالمصارف التجارية، وخاصةً الإسرائيلية منها، ومما سبق يُستنتج أنه وبالنظر إلى التجارب السابقة، والتي تمت بشكل رسمي، بالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تعيشها فلسطين حينها، يرى الباحثون أنه يمكن التغلّب عليها، وبالتالي تحويلها إلى آثار إيجابية يمكن الاستفادة منها، أو تحويلها إلى فرص تعزز من خلالها موقعها الإستراتيجي، كأن تصبح قوة مصرفية منافسة، على الصعيد المحلي، والإقليمي، والدولي.

وبتقييم مالي لتجارب الاندماج التي تمت بالفعل، يرى الباحثون أنها تجارب ناجحة، ويمكن أن تؤخذ كأنموذج، والاستفادة منها في حال قررت المصارف الإسلامية الاندماج، خاصةً أن عملية الاندماج التي تم دراستها، هي بين مصارف إسلامية فقط، مما يسهل هذه المهمة، ويجعل من محدّداتها أقل تأثيراً، وأكثر مرونةً، ثم أظهرت تجارب الاندماج بين المصارف الإسلامية في فلسطين، بأن هناك نتائج مرتفعة في مؤشّراتها المالية، تتحقق من خلال رفع المقدرة المالية، وكذلك القدرة على مواجهة الأزمات المالية، والتأثير في بنية الاقتصاد الفلسطيني، والمنافسة مع المصارف الأخرى، كما يتيح الاندماج المصرفي للمصارف الإسلامية وفورات يمكن من خلالها تفادي مخاطر كبيرة لتجنب المنافسة الشديدة، والاستفادة من فرص خفض التكاليف، وتحقيق إيرادات ترضي الملّاك والمساهمين معاً، وأن المصارف الإسلامية في فلسطين لديها القدرة على الاندماج فيما بينها، على الرغم من التحديات التي قد تواجهها، والتي يمكن السيطرة عليها إذا ما اتخذ قرار الاندماج.

وهنا يرى الباحثون أنّ تجارب الدمج التي تمت على الرغم من الإيجابيات التي تحققت للمصرف الإسلامي الفلسطيني بعد تجربة الاندماج المزدوجة، والتي تمثلت في تعزيز قاعدة رأس المال للمصرف، وارتفاع في معظم مؤشّراته المالية، مثل الأرباح، وحجم للموجودات، وزيادة حصته السوقية، إلا أنه وبالنظر إلى هذه التجارب فإنها تمّت وفق ظروف غير عادية، مما جعل منها صفقة مربحة جداً للمصرف الإسلامي الفلسطيني، وهذا أمر جيد، حيث يدل ذلك على أن آثار الاندماج كانت تصب في صالح المصرف الدامج، على أن أساس الافتراض الذي تقوم عليه الدراسة، هو أن يتم الاندماج بين المصارف الإسلامية في فلسطين من خلال قرار طوعي لا جبري بالتوسع، يتحقق من خلاله مصالح كلا المصرفين المندمجين، وليس مصلحة مصرف على حساب آخر.

6. التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة أن تولي سلطة النقد الفلسطينية اهتماماً أكبرَ بموضوع الاندماج من الناحية الشرعية، خاصة ما يتعلق باندماج مؤسسات مالية إسلامية مع تجارية، أو شراء جزء من أسهمها، حيث لا يوجد حتى اللحظة تشريع بهذا الخصوص، وضرورة إعداد ميزانية مجمعة خاصة بها، وذلك لتسهيل الحصول على بياناتها المالية بكل دقة وشفافية، مما يوفر القدرة على قياس أدائها المالي بكل سهولة ويسر، ثم ضرورة تنسيق العمل بين المصارف الإسلامية، والبدء بشكل فعلي في إعداد مسودة من خلال لجنة متخصصة من المصارف، التي تنوي الاندماج، توضح بها آثار الاندماج التي يمكن أن تترتب على المصارف الإسلامية، وما هي الفرص التي يمكن أن تتحقق للمصارف المندمجة، لذلك يرى الباحثون أنّهُ من الأفضل للمصارف الإسلامية في فلسطين مجتمعة أن تفكر ملياً، وبشكل جدي في موضوع الاندماج الكلي فيما بينها، وذلك حتى تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبيرة، وتستطيع المنافسة داخل وخارج حدود فلسطين، فضلاً عن إمكان رفع

رؤوس أموالها وزيادة كفاءتها الإدارية والمالية، مما يحقق لها القدرة على توفير متطلبات التحرر المالي، والاتفاقيات الدولية وتحديداً اتفاقيات بازل، التي قد أغفلت الطبيعة الخاصة بالمصارف الإسلامية.

المراجع:

جمعية البنوك في فلسطين. (2024). *الوضع المالي للبنوك*. فلسطين، جمعية البنوك في فلسطين.

ريحان، خلود. (13–15 شباط 2006). *الدمج المصرفي للمصارف العامة في فلسطين*. مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، غزة.

سلطة النقد الفلسطينية. (2010). *التقرير السنوي للعام 2010*. فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية.

عاشور، يوسف. (2003). *آفاق النظام المصرفي الفلسطيني*. غزة، دون دار نشر.

عيد، فؤاد؛ أبو مدلل، سمير. (2016). الاندماج المصرفي في فلسطين. *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، 6(3)، 267–288.

المشهراوي، أحمد. (2007). *أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة الواقعة من 1996م–2005م*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

المصرف الإسلامي الفلسطيني. (2004). *الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي للعام 2005*. فلسطين، المصرف الإسلامي الفلسطيني.

المصرف الإسلامي الفلسطيني. (2005). *الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي للعام 2005*. فلسطين، المصرف الإسلامي الفلسطيني.

مصرف الأقصى الإسلامي. (2004). *التقرير السنوي لمصرف الأقصى الإسلامي*. فلسطين، مصرف الأقصى الإسلامي.

مصرف الأقصى الإسلامي. (2005). *التقرير السنوي لمصرف الأقصى الإسلامي*. فلسطين، مصرف الأقصى الإسلامي.

مصرف الأقصى الإسلامي. (2006). *التقرير السنوي لمصرف الأقصى الإسلامي*. فلسطين، مصرف الأقصى الإسلامي.

مصرف الأقصى الإسلامي. (2007). *التقرير السنوي لمصرف الأقصى الإسلامي*. فلسطين، مصرف الأقصى الإسلامي.

مصرف الأقصى الإسلامي. (2008). *التقرير السنوي لمصرف الأقصى الإسلامي*. فلسطين، مصرف الأقصى الإسلامي.

مصرف القاهرة عمّان. (2005). *الميزانية العمومية المدققة لمصرف القاهرة عمّان– فرع المعاملات الإسلامية*. فلسطين، مصرف القاهرة عمّان.

المراجع العربية بنظام الرومنة:

Jm'eyh Albnwk Fy Flstyn. (2024). *alwd'e almaly llbnwk*. flstyn, jm'eyh albnwk fy flstyn.

Ryhan, Khlwd. (13-15 shbat 2006). *aldmj almsrfy llmsarf al'eamh fy flstyn*. m'etmr tnmyh wttwyr qta'e ghzh b'ed alanshab alesra'eyly, aljam'eh aleslamyh, ghzh.

Slth Alnqd Alflstynyh. (2010). *altqryr alsnwy ll'eam 2010*. flstyn, slth alnqd alflstynyh.

'Eashwr, Ywsf. (2003). *afaq alnzam almsrfy alflstyny*. ghzh, dwn dar nshr .

'eyd, F'ead ؛Abw Mdll, Smyr. (2016). alandmaj almsrfy fy flstyn. *mjlh jam'eh flstyn llabhath waldrasat*, 6(3), 267-288.

Almshhrawy, Ahmd. (2007). *athr mtghyrat 'enasr almrkz almaly fy rbhyh almsarf aleslamyh, drash thlylyh 'ela almsarf aleslamyh fy flstyn llftrh alwaq'eh mn 1996m-2005m*. (rsalh majstyr ghyr mnshwrh), aljam'eh aleslamyh, flstyn.

Almsrf Aleslamy Alflstyny. (2004). *almyzanyh al'emwmyh llmsrf aleslamy ll'eam 2005*. flstyn, almsrf aleslamy alflstyny.

Almsrf Aleslamy Alflstyny. (2005). *almyzanyh al'emwmyh llmsrf aleslamy ll'eam 2005*. flstyn, almsrf aleslamy alflstyny.

Msrf Alaqsa Aleslamy. (2004). *altqryr alsnwy lmsrf alaqsa aleslamy*. flstyn, msrf alaqsa aleslamy.

Msrf Alaqsa Aleslamy. (2005). *altqryr alsnwy lmsrf alaqsa aleslamy*. flstyn, msrf alaqsa aleslamy.

Msrf Alaqsa Aleslamy. (2006). *altqryr alsnwy lmsrf alaqsa aleslamy*. flstyn, msrf alaqsa aleslamy.

Msrf Alaqsa Aleslamy. (2007). *altqryr alsnwy lmsrf alaqsa aleslamy*. flstyn, msrf alaqsa aleslamy.

Msrf Alaqsa Aleslamy. (2008). *altqryr alsnwy lmsrf alaqsa aleslamy*. flstyn, msrf alaqsa aleslamy.

Msrf Alqahrh 'Eman. (2005). *almyzanyh al'emwmyh almdqqh lmsrf alqahrh 'eman- fr'e alm'eamlat aleslamyh*. flstyn, msrf alqahrh 'eman.